الأبعاد التداولية في التراث اللغوي العربي

The Roots of Pragmatics in the Arabic linguistic heritage

ط.د/ إبراهيم لخذاري
جامعة برج بوعريريج (الجزائر)
brahimlakhdari81@gmail.com

د/ سماح بن خروف
جامعة برج بوعريريج (الجزائر)
Samsouma.abla@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/01/20 **تاريخ القبول: 2022/01/27**

ملخص:

أبدع اللّغويون العرب القدامى في دراسة لغتهم والسعي حثيثا للإلمام بمختلف جوانبها فخلفوا لنا تراثا لغويا على درجة عالية من الدّقة العلمية والمنهجية، يضاهي من حيث قيمته ومكانته الإنتاج اللّساني الغربي الحديث بل و يتفوق عليه في بعض الأحيان. لذلك يهدف هذا المنجز إلى معرفة جذور اللّسانيات التداولية في التراث اللّغوي العربي من خلال نصوص عينة من العلماء العرب، ومعرفة مدى اهتمام اللّغويين العرب بقضايا اللّسانيات التداولية وكيفية استثمارهم لمفاهيمها وأطرها آنذاك.

وقد تناول اللغويون بالدراسة والتحليل المستفيض أهم القضايا التي تطرق إليها البحث اللّساني المعاصر، وما تتشاركه مع البلاغة العربية القديمة، التي تتداخل بدورها مع البحث التداولي، وعليه فإنّ تراثنا اللغوي العربي يحتاج إلى بحث وتنقيب عميقين، يتم من خلالهما إعادة تحيين محتوياته بما يتماشى مع الدّرس اللغوي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات، التداولية، التراث، الحجة.

Abstract:

The ancient Arab linguists excelled in studying their language and striving hard to gain familiarity with its various aspects. They left us a linguistic heritage with a high degree of scientific and methodological accuracy, comparable in value and prestige to modern Western linguistic production, and even surpassing it in some cases. Therefore, this study aims to know the roots of pragmatics in the Arab linguistic heritage through the texts of a sample of Arab scholars, and to know

the extent to which Arab linguists are interested in issues of pragmatics, and how they invested in its concepts and frameworks at the time. Linguists have dealt with study and extensive analysis the most important issues touched upon by contemporary linguistic research, and what they share with ancient Arabic rhetoric, which in turn overlaps with pragmatic research with regard to contemporary linguistics.

Keywords: linguistics, pragmatics, heritage, argument.

مقدمة:

من أحدث ما أفرزته المناهج والمعارف النظرية الحديثة والاتجاهات اللغوية، ذلك المذهب أو التيار الذي يهتم بدراسة الاستعمال اللغوي، وما ينطوي عليه من دلالة كاملة مستمدة من الخطاب، وعلاقته بمستعمليه، ومعتمدة بعناصر السياق التي ينجز ضمنها، وبين أطراف العملية التواصلية بين المرسل والمتلقي، وذلك تحقيقا للتواصل اللغوي الناجح، وقد اصطلح على تسمية هذا المذهب اللساني بـ "التداولية"، التي هي آخر مولود للسانيات الحديثة.

لقد حظي الدرس العربي الحديث والمعاصر باهتمام الباحثين، وذلك من منطلق الكشف والتنقيب عن معارف ومناهج جديدة يسعون من خلالها لتأصيل علم لغوي جديد والولوج إلى أسرار النص التراثي فيه، لذخره بأفكار ورؤى تعنى بمعالجة البنية اللغوية من خلال ربطها بسياقات غير لغوية.

نهدف من خلال هذا البحث والموسوم بـ"الأبعاد التداولية في التراث اللغوي العربي" محاولة البحث عن جذور اللسانيات التداولية في التراث اللغوي العربي من خلال كوكبة من العلماء، وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يحاول معرفة ثراء التراث اللغوي العربي بالأفكار اللسانية المعاصرة، وخاصة اللسانيات التداولية.

فهل حظي التراث اللغوي العربي بأفكار لسانية معاصرة؟ ومن هم العلماء الذين تظهر في نظرياتهم جذور للسانيات التداولية؟ وهل تتطابق مع اللسانيات التداولية المعاصرة؟ كيف يمكننا قراءة التراث اللغوي العربي حتى يكون مساهما في بناء الصرح اللساني العالمي؟

1- قراءة التراث اللغوي العربي:

يرى مصطفى غلفان أنه يمكن توظيف اللسانيات في دراسة التراث اللغوي العربي إذ يقول: "لا شك أن توظيف اللسانيات ومبادئها في دراسة الفكر اللغوي العربي مسألة مستحبة لأن دراسته أمر لا مفر منه، لكتابة تاريخ يليق بمكانته وقيمته الحضارية، شريطة أن يتم ذلك في إطار نظري ومنهجي محدد، والبحث في هذا الاتجاه مهما، تكمن أهميته وقيمته في توضيح إسهام التراث اللغوي العربي في الصرح اللساني"[1].

ويواصل مصطفى غلفان حديثه عن قراءة التراث كما يضع لها شروطا، ويرى أن إغناء اللسانيات بروافد من التراث اللغوي العربي، هو ما تسعى إليه لسانيات التراث على حد زعم أصحابها، لا يجب أن يتم في إطار إعادة قراءة ممجدة ومنوهة قائمة على ادعاء السبق التاريخي وشعارها "ليس بالإمكان أبدع مما كان، وما ترك الأول للآخر شيئا" وإنما يكون الإغناء والإبداع الحقيقيان بتقديم أعمال لسانية عربية تنطلق من بنيات اللغة العربية منظور إليها في إطار نظري لساني محدد المعالم، لنسهم في ذلك في تطوير النماذج اللسانية العالمية بمعطيات من اللغة العربية على نحو ما نجد في أعمال لسانية عربية قليلة جدا.

إنه الإسهام الفعلي والوسيلة الأهم للتعريف بحضارتنا العربية وتراثنا اللغوي ولغتنا بأسلوب موضوعي مقبول دون أن يشكل ذلك في ثقافتنا العربية الراهنة أو المستقبلية اصطداما معرفيا أو نشازا فكريا للمرور من التراث اللغوي إلى اللسانيات[2] والدراس للبلاغة العربية القديمة، يلاحظ أنها حاملة محتوى تداوليا، لاهتمامها بالباث والمستقبل والسياق والمقام، وتعود ملامح التداولية في الفكر العربي لكوكبة من العلماء كالجاحظ وسبويه والجرجاني وابن جني وغيرهم.

2- ملامح التداولية عند الجاحظ:

2-1- البعد الحجاجي:

يرى الجاحظ أن البيان "يحتاج إلى تمييز وسياسة وإلى ترتيب وإلى تمام الآلة وإحكام الصنعة، وإلى سهولة المخرج وجهارة المنطق وتكميل الحروف وإقامة الوزن وأن حاجة المنطق إلى الحلاوة كحاجته إلى الجزالة والفخامة، وأن ذلك من أكبر ما تستميل به القلوب وتلتني به الأعناق وتزين به المعاني"[3].

نستنتج من قول الجاحظ أن ماجاء به من شروط البيان والمنطق لا يختلف كثيرا عن الآليات والوسائل الحجاجية المعروفة في الدراسات التداولية الحديثة، فالجاحظ من خلال مقولته يحدد الأسس التي نعتمدها للحجاج الناجح الذي من متطلباته تمام الآليات والاستراتيجيات التي تخص كل العملية الحجاجية وما يتعلق بها، ومن أهداف هذه الآليات استمالة القلوب، من جهة وبلاغة الأسلوب الحجاجي من جهة أخرى.

ويذكر الجاحظ قولا يبين فيه أهمية الصوت يقول :"ولما علم واصل أنه ألثغ فاحش اللثغ، وأن مخرج ذلك منه شنيع، وأنه إذا كان داعية مقالة ورئيس نحلة، وأنه يريد الاحتجاج على أرباب النحل وزعماء الملل... ورام أبو حذيفة (واصل بن عطاء) إسقاط الراء من كلامه وإخراجها من حروف منطقه... ولست أعني خطبة المحفوظة ورسائله المخلدة لأنّ ذلك يحتمل الصنعة وإنما عنيت معا الخصوم ومناقلة الأكفاء ومفاوضة الإخوان"[4] وكأن هذه الصفات تنطبق على المحاجج لتحصل حججه القبول لدى السامع وهو المحاجج المقصود وهذا بعد أن يضرب مثالا من أجل إعطاء الحروف حقها من الفصاحة وهذا يدل على ما للصوت من أهمية في العملية الحجاجية من سهولة المخرج وجهارة المنطق وغيرها من الشروط السابقة التي يحتاجها المتكلم في البيان أو الحجاج على حد سواء.

يقول الجاحظ منوها لدور الإشارة في حصول الاتصال الخطابي، ومدى أهميتها في تعزيز الحجة وحمل السامع على قبولها: "الإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ وما تغني عن الخطا"[5] يتضح مما سبق ذكره أن الإشارة وسيلة من وسائل الحجاج التي يعتمدها المحاجج لتأكيد حجته وإعطاء دفع أقوى لمعاني ألفاظه في سبيل توضيح هدفه وقصده.

ويوضح الجاحظ أن الإشارة في بعض الأحيان تكون أبلغ من الصوت في بعض المواقف "ومبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت، فهذا باب تتقدم فيه الإشارة والصوت"[6] وهذا بعد ذكره لبعض الشواهد الشعرية منها:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة مذعـور ولم تتكـــــتم

فأيقن أن الطرف قد قال مرحـبا وأهلا وسهلا بالحبيب المتيــم

من خلال ما سبق ذكره يتبين أن معالجة الجاحظ للبيان يمكن عدها إشارات للبحث الحجاجي، تبدأ من المحاجج المتكلم بالكيفية التي يكون هو عليها، والكيفية التي يكون خطابه، وشروطه ليكون خطابا ناجحا صائبا، ثم يتطرق إلى السامع المحاجج وينبه إلى ضرورة إفهامه وقد ذكر مختلف الوسائل لذلك، وهذا كله يدخل تحت البحث الحجاجي أو ما يعرف اليوم في الدرس اللساني الحديث بنظرية الحجاج.

2-2- السياق:

لقد عالج الجاحظ فكرة مطابقة الكلام بمقتضى الحال، والذي يعرف في الدرس الحديث بسياق الحال "والمطابقة عند الجاحظ أنواع، الأولى المطابقة بين اللفظ والمعنى والثانية المطابقة بين الكلمة والكلمة والثالثة المطابقة بين الكلام والمستمع"[7].

وهذه الأنواع الثلاثة تؤدي إلى قسم رابع ذي صلة بها جميعا هو المقام ومقتضى الحال المطابقة الرابعة "تتمثل في الظروف والملابسات التي يجري فيها الخطاب والتي يسميها الجاحظ الحال أو المقام وسماها البلاغيون فيما بعد بمقتضى الحال، وهي المطابقة بين الأصناف الثلاثة (أعني اللفظ والمعنى الكلمة والكلمة، الكلام والمستمع) وبين الظروف الخاصة لكل خطاب والتي تتجدد في كل لحظة وقد تعرض الجاحظ لها في مواضع مختلفة أكد فيها على ضرورة موافقة الحال وما يجب لكل مقام والموازنة بين أقدار المستمعين وأقدار الحالات وحث الجاحظ على هذا النوع من المطابقة جعله يحس إحساسا شديدا بخضوع الكلام بصفة عامة إلى الحال التي يعيشها المتكلم والمخاطب"[8].

فقد أشار الجاحظ إلى قضية اشتمال المخاطبين على كل ما يتصل بحياتهم الاجتماعية والثقافية وهذه الإشارات الكثيرة عنده تدخل كلها ضمن سياق الحال.

نستنتج مما سبق أن الجاحظ يشير إلى مجموعة من عناصر سياق الحال لا يمكن الإستغناء عنها من أجل فهم المعنى وتوجيهه وهي: المتكلم والسامع وعلاقتهما ببعضهما وأثر مقصد المتكلم في توجيه المعنى وكذا مراعاة الظروف المحيطة بالموقف الكلامي أي الأحداث المصاحبة للكلام من توجيه، وهذا الكلام قريب مما سعت إليه نظرية السياق عند علماء اللغة المحدثين.

2-3- التواصل وركائز العملية التواصلية:

إنّ الجاحظ من خلال تعريفه للبيان بمفهومه العام، القائم على هدف التبليغ مهما تباينت الوسائط، يشير إلى أنّ النصوص -والخطابة في المقام الأول- هي نوع من أنواع التواصل، وبالنظر إلى كلّ العناصر التي ذكرها الجاحظ، والتي تتعلق بالمتكلم والسامع إضافة إلى مختلف السياقات التي يشدد الجاحظ على الاعتداد بها، نكون قد وصلنا إلى عناصر للخطاب، لا تختلف كثيرا عن العناصر التي ذكرها جاكوبسون. كما نلاحظ أن الجاحظ قد ذكر بعض عناصر العملية التخاطبية والمتمثلة في: المتكلم، المخاطب، المقام.

كما أنّ الجاحظ قد تنبه إلى كثير من وظائف اللغة، وتطرق إلى بعضها بإسهاب في كتابه البيان والتبيين، وهي لا تختلف عن الوظائف التي ذكرها جاكوبسون.

3- ملامح التداولية في فكر سيبويه:

اشتمل كتاب سيبويه على كثير من العلوم اللغوية، ففيه تحليل للخطاب العربي وتأسيس لقواعد كلام العرب، وفيه تناول موضوع القراءات، والتجويد، والأصوات، والنحو والبلاغة. ولقد درس سيبويه مفاهيم تخص دلالات الكلام مراعيا المقام، والسياق الذي يقال فيه هذا الكلام، ولقد تحدث عن مفهوم الكلام بطريقة تقترب مما قال به المعاصرون عن الخطاب الذي يستوجب مراعاة حال المستمعين واختيار اللفظ المناسب، وقنوات الاتصال والتواصل، وكل ما من شأنه أن يساعد في عملية التخاطب.

لا يهتم سبويه في كثير من الأمثلة التي قدمها بالكلام من حيث بناؤه وتركيبه فقط وفي حد ذاته أي بالالتفات فقط إلى كيفية صياغته، كما لم يكتف أيضا بذكر ما يدل عليه في ظاهره بل يتجاوز كل هذا بالالتفات فقط إلى كيفية صياغته، كما لم يكتف أيضا بذكر ما يدل عليه في ظاهره، بل يتجاوز كل هذا بالالتفات إلى دور المخاطب و المتكلم، وبصفة خاصة إلى كيفية حصول التفاهم بينهما، لا بالاعتماد فقط على ما يدل عليه الكلام بلفظه وحده بل بالرجوع قبل كل شيء إلى ماهو خارج عن اللفظ المنطوق به وهي الأدلة التي تقترن بها عملية التلفظ بالكلام وهي كثيرة.

وذلك لأن ما يسمع من اللفظ في الكلام قد لا يدل في الغالب على المراد الحقيقي للمتكلم، من جهة، وقد يكون الكلام محتملا لأكثر من معنى من جهة أخرى بل الذي اتضح للنحوي العربي – لأول مرة في تاريخ العلم– أن عددا من الألفاظ الموجودة في كل لغة لا يمكن أن يفهم مدلولها في حد ذاتها بل لابد من الرجوع لفهمها إلى أدلة أخرى غير لفظية، فمن جملة هذه الأدلة يذكر النحاة دلالة الحال ثم استدلال المخاطب مما يسمعه وكل ماهو في ذاكرته من المعلومات والتجارب، ويشير سبويه إليه كثيرا وهو عنده –علم المخاطب[9].

نستنتج أن سيبويه قد مزج بين الباث والمتلقي، من خلال القناة، والفهم، والسياق. وذلك من خلال جعل النحو مرتبطا بالظاهرة الاجتماعية وأغراض المتكلم، ومقام السامع والوسائل الموصلة للكلام كما يريد ضم مفهوم الكلام بضم بعض الكلمات بطريقة خاصة وصولا إلى المعاني النحوية، مع مراعاة السياق الكلامي دون الفصل بين المعاني النحوية والبلاغية.

4– الأبعاد التداولية عند عبد القاهر الجرجاني:

إنّ المتفحص لنظرية النظم يلاحظ أن عبد القاهر الجرجاني قد توصل من خلالها إلى أن النظم الناجم عن مجموعة الروابط والعلاقات اللغوية، هو الذي يحدد معنى الكلمة ويمنحها قيمتها ومزيتها، وأن لا قيمة لها خارج السياق، ومن هذا المنطلق استطاع عبد القاهر أن يحدد جوهر الدرس النحوي بأنه العلم الذي يبحث في وظائف الكلمة من خلال العلاقات السياقية اللغوية، وهو ما ينزه النحو عن مجرد بحث الخطأ، والصواب وحماية اللغة من اللحن، إلى إيضاح المعاني وبيان الفروق اللغوية والمعنوية بين حالات الاستعمال اللغوي.

ويؤكد أن لا تفاضل بين الكلمات المفردة دون النظر إلى السياق الذي وردت فيه: «وهل يقع في وهم وإن جهد. أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم ... وهل تجد أحدا يقول هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها»[10].

كما حاول أن يقنع المتلقي أكثر فأكثر أن الألفاظ وحدها مفردة بعيدة عن كل حكم بالاستحسان أو الاستقباح حتى تلج السياق، من أجل ذلك قد تكون اللفظة الموظفة ذاتها، ولكن النظم يختلف من مستعمل إلى أخر يقول: "وهذا باب واسع، فإنك تجد متى شئت الرجلين قد استعملا كلما بأعيانها، ثم ترى هذا قد قرع السماك، وترى ذاك قد لصق بالحضيض، فلو كانت الكلمة إذا حسنت من حيث هي لفظ، وإذا استحقت المزية والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها، دون أن يكون السبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم، لما اختلف بها الحال ولكانت إما أن تحسن أبدا، أو لا تحسن أبدا"[11].

كما حاول أن يقنع المتلقي أكثر فأكثر أن الألفاظ وحدها مفردة بعيدة عن كل حكم بالاستحسان أو الاستقباح حتى تلج السياق، من أجل ذلك قد تكون اللفظة الموظفة ذاتها، ولكن النظم يختلف من مستعمل إلى أخر يقول: "وهذا باب واسع، فإنك تجد متى شئت الرجلين قد استعملا كلما بأعيانها، ثم ترى هذا قد قرع السماك، وترى ذاك قد لصق بالحضيض، فلو كانت الكلمة إذا حسنت من حيث هي لفظ، وإذا استحقت المزية والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها، دون أن يكون السبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم،لما اختلف بها الحال ولكانت إما أن تحسن أبدا، أو لا تحسن أبدا"[12].

وهذا الفهم يتوافق مع ما ذهب إليه المحدثون ومنهم تمام حسان الذي قال: "إن مجموع الأشخاص المشاركين في المقال إيجابا وسلبا، ثم العلاقات الاجتماعية والظروف المختلفة في نطاق الزمان والمكان هو ما أسميه "المقام"، وهو بهذا المعنى يختلف بعض اختلاف عن فهم الأولين الذين رأوه حالا ثابتة state ثم جعلوا البلاغة مراعاة مقتضى الحال ... وبحسب هذا الفهم الشامل لفكرة "المقام" يعتبر النص "المقال" منطوقا كان أم مكتوبا غير منبت عمن ساقه ومن سبق إليه".

وهذا الكلام لن يكون بليغا ما لم تنسجم فيه الألفاظ مع المعاني، ويطابق ما يقتضيه حال المتلقي، ويتلاءم مع الظروف المحيطة بالخطاب التي تكيف اختيارات اللغة ومستويات

استعمالاتها، ومن أجل فهم صحيح وقريب من مقاصد المبدع فحسب الجرجاني يستوجب الأمر إعادة بناء المقام كما كان أثناء إنشاء الخطاب، فنجاح القول مرهون بمناسبته الظروف أخرى غير لغوية.

5- ملامح التداولية عند ابن جني:

تعتمد التداولية على اللغة في الاستعمال، أي بين مستعملي اللغة: المتكلم والمستمع والتركيب اللغوي بينهما، وما تميز به كتاب الخصائص أنه لم يكن مصنفا في كتب النحو والصرف فحسب، طبقا لأبواب النحو المعروفة، لكنه ركز على كثير من صفات الاستعمال اللغوي، ونجد ذلك في الفصول التي أدرجها تحت باب في شجاعة العربي مثل: التقديم والتأخير والزيادة والحذف، الحمل على المعنى... ونلاحظ من خلال تفحص هذه الأبواب أنه لا يعالج فيها القاعدة النحوية بقدر ما يحلل طبيعة الاستعمال، أو البنية العميقة خلف هذا الاستعمال والتي تدرك من خلال السياق اللغوي أو السياق الاجتماعي.

كما نجد ملامح التداولية عند ابن جني من خلال توضيحه لعلاقة اللفظ بالمعنى وعلاقة اللفظ باللفظ، وعلاقة الحروف ببعضها، وأفرد لها أبوابا، في كتابة الخصائص وقد قدم جهدا بالغا في كيفية عناية النحاة بأساليب الكلام، وقد تحدث على من ادعي على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني، حيث أكد أن العرب تعتني بنظم ألفاظها وترتيبها لأن ذلك هو طريقها لإظهار أغراضها، ومعانيها.

6- ملامح التداولية في فكر أبي هلال العسكري:

يرى أبو هلال العسكري أن مقصد المتكلم هو أساس نشأة كل تركيب لغوي والقصدية في تحقيق المغزى والتأثير في المستمع يتطلبان –بحسب ما أكده العسكري. إيراد المعاني الشريفة البينة المرامي بألفاظ مألوفة سلسة، «ولا خير في المعاني إذا استكرهت قهرا والألفاظ إذا اجترت قسرا، ولا خير فيما أجيد لفظه إذا سخف معناه، ولا في غرابة المعنى إلا إذا شرف لفظه مع وضوح المغزى، وظهور المقصد»[13].

ومن مستلزمات صناعة الكلام والحوار وإبداء الرأي: تخير اللفظ، وإعمال الفكر وراحة البال، وخلاء الذهن، يقول العسكري: «إذا أردت أن تصنع كلاما فأخطر معانيه ببالك، وتنوق له كرائم اللفظ، واجعلها على ذكر منك؛ ليقرب عليك تناولها، ولا يتعبك تطلبها، واعمله ما دمت في شباب نشاطك: فإذا غشيك الفتور، وتخونك الحلال فأمسك فإن الكثير مع الملال قليل، والنفيس مع الضجر خسيس»[14] وفي هذا الشأن ينقل قول بشر بن المعتمر: «خذ من نفسك ساعة لنشاطك، وفراغ بالك، وإجابتها لك: فإن قلبك في تلك الساعة أكرم جوهرا، وأشرق حسنا، وأحسن في الأسماع، وأحلى في الصدور، وأسلم من فاحش الخطأ، وأجلب لكل غرة من لفظ كريم، ومعنى بديع»[15].

نلاحظ مما سبق أن أبو هلال العسكري اهتم بمقاصد المتكلم كما اهتم بأحواله وبكيفية تلقي السامع للخطاب ومراعاة أحواله وبالمقام وبالفائدة والتأثير في المتلقين وإقناعهم.

7- ملامح التداولية في فكر ابن سنان الخفاجي:

يؤكد ابن سنان الخفاجي على ضرورة وضوح المعنى وضبطه في صورة حسنة، وهو مايتم من خلال حسن توظيف تراكيب الكلام بما يخدم المقاصد التي يروم المتكلم تحقيقها ذلك أن خفاء المعنى في الألفاظ يحول دون حسن الفهم للمقاصد، ويؤكد هذا بقوله: "ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحا جليا لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمل لفهمه، سواء كان ذلك الكلام الذي لا يحتاج إلى فكر منظوما أو منثورا"[16]، نلاحظ أن "الخفاجي" قد أشار ضمنيا إلى التداولية الحديثة وذلك من خلال اهتمامه بمقاصد المتكلم، كما نجده في غير هذا الموضع، وفي خضم كلامه عن الفائدة التي نرجوها من الكلام، فهو يشترط في الكلام الصحيح الانتظام والفائدة، وإلا فلا يمكن عده كلاما. إلا إذا حقق الفائدة المرجوة منه، أي أن الكلام عنده له وظيفة براغماتية نفعية.

خاتمة:

في الأخير يمكننا إجمال النتائج المتوخاة من هذه الدراسة الهادفة إلى بيان الأبعاد التداولية في التراث اللغوي العربي في النقاط الآتية:

- إن اللغويين العرب القدماء، قد تناولوا بالدراسة والتحليل المستفيض أهم القضايا التي تطرق إليها البحث اللساني المعاصر.

- تشـــترك البلاغة العربية القديمة والتداولية في كـثير من العناصر، ويتداخلان في كثير من القضايا أهمها: عملية التأثير والتأثر، السياق والمقام، المرسل والمتلقي والرسالة، والإقناع والقصد.
- يحتاج تراثنا اللغوي العربي إلى تصفح دائم، وإعادة نظر براغمتية تداولية يتم من خلالها إعادة تحيين محتوياته بما يتمشى والمرحلة الحالية.
- علينا أن نستخدم التراث اللغوي العربي بعلومه وقواعده ونظرياته، في تحليل النصوص ولا مانع من الاستعانة باللسانيات الحديثة كلما وافقت اتجاهات اللسان العربي.

الهوامش والإحالات

(1)– مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ط 01، دار ورد الأردنية، 2013، ص221.

(2)– ينظر المرجع نفسه ص 222،223.

(3)– الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبدالسلام هارون، ط4، دار الفكر العربي، بيروت لبنان، ج1 ص76

(4)– الجاحظ البيان والتبيين، ج 1، ص15.

(5)– المرجع نفسه، ج1، ص76.

(6)– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(7)– محمد الصغير بناني، النظريات اللسانية والأدبية والبلاغية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، دط ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 161.

(8)– الجاحظ، البيان و التبيين، ص170.

(9)– ينظر عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، سلسلة علوم اللسان، ص44–45.

(10)– الجرجاني: دلائل الإعجاز، د ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص44.

(11)– المرجع نفسه، ص 48.

(12)– المرجع نفسه، ص 48.

(13)– أبو هلال العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، د ط، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، 1419هـ. ص: 134.

(14)– المرجع نفسه، ص134.

(15)– أبو هلال العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر ص 134.

(16)– ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ط1، دار قباء للطباعة والنشر، بيروت، 2003م، 316.